

نطاق سلطة محكمة النقض

في ضوء الواقع والمنطق والقانون

دراسة مقارنة

الدكتورة

رضوى رضا حسن الرمادي

مدرس قانون المرافعات

كلية القانون - الجامعة المصرية الصينية

الطبعة الأولى ٢٠٢٥



فهرس المحتويات

١١.....	المقدمة
١٣.....	أولاً: أهمية البحث
١٤.....	ثانياً: إشكالية البحث
١٥.....	ثالثاً: نطاق البحث
١٦.....	رابعاً: صعوبات البحث
١٧.....	خامساً: منهج البحث
١٨.....	سادساً: خطة البحث
٢٣.....	الفصل التمهيدي: مفهوم سلطات محكمة النقض بين الواقع والقانون
٢٤.....	المبحث الأول: وظيفة محكمة النقض وأنواع الرقابة التي تمارسها
٢٦.....	المطلب الأول: الوظيفة التقليدية لمحكمة النقض في النظام اللاتيني
٢٩.....	المطلب الثاني: وظيفة المحكمة العليا للمملكة المتحدة
٣٨.....	المطلب الثالث: أنواع الرقابة التي تمارسها محكمة النقض
٤١.....	الفرع الأول: الرقابة المعيارية Le contrôle normatif
٤٨.....	الفرع الثاني: رقابة المشروعية contrôle de légalité
٥١.....	الفرع الثالث: رقابة التوافق le contrôle de conventionnalité
٥٥.....	الفرع الرابع: رقابة التناسب le contrôle de proportionnalité
٥٩.....	الفرع الخامس: الرقابة الانضباطية Le contrôle disciplinaire

٦٤	الفرع السادس: رقابة الملائمة la coherence de la motivation
٦٦	المبحث الثاني: التمييز بين الواقع والقانون كمعيار لتعريف سلطة محكمة النقض
٦٩	المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة للتمييز بين الواقع والقانون في مشروع إصلاح محكمة النقض الفرنسية
٩٦	المطلب الثاني: التمييز بين الواقع والقانون أداة لتحديد سلطات قاضي النقض
١٠٧	الباب الأول: سلطة محكمة النقض إزاء الواقع
١٠٨	الفصل الأول: سلطة محكمة النقض غير المباشرة لواقع الدعوى
١٠٩	المبحث الأول: نطاق سلطة محكمة النقض إزاء الواقع
١١٠	المطلب الأول: الواقع بين سلطة القاضي والخصوم
١١٠	الفرع الأول: مفهوم الواقع وعبء الادعاء به
١١٩	الفرع الثاني: مفهوم مبدأ سيادة قاضي الموضوع وتقييمه ⁰
١٢٦	المطلب الثاني: كيفية مراقبة محكمة النقض لواقع الدعوى
١٢٧	الفرع الأول: الشروط المطلوبة من محكمة النقض على تقدير قاضي الموضوع للواقع
١٣٥	الفرع الثاني: سلطة محكمة النقض على الفصل في الواقع
١٤٥	المبحث الثاني: سلطة محكمة النقض على الحدود الإجرائية لقاضي الموضوع
١٤٦	المطلب الأول: سلطة محكمة النقض على الواجبات الإجرائية لقاضي الموضوع
١٤٩	الفرع الأول: سلطة محكمة النقض على النطاق الواقعي للنزاع
١٦٠	الفرع الثاني: سلطة محكمة النقض على إثبات الواقعة

المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض على الرخص القانونية لقاضي الموضوع	١٦٥
الفرع الأول: الاعتداد بوقائع لم يتمسك بها الخصوم صراحة أو بشكل خاص في ثنايا ادعائاتهم .	١٦٦
الفرع الثاني: نطاق سلطة محكمة النقض على الرخص القانونية لقاضي الموضوع	١٧٧
الفصل الثاني: مسخ الواقع كوجه للطعن بالنقض	١٨٢
المبحث الأول: مفهوم رقابة المسخ وأساسها وصورها وتمييزها عما يختلط بها	١٨٤
المطلب الأول: ماهية رقابة مسخ الواقع وأساسها	١٨٤
الفرع الأول: ماهية رقابة مسخ المحرر أو تحريفه	١٨٥
الفرع الثاني: أساس رقابة محكمة النقض للمسخ	١٨٧
المطلب الثاني: صور المحررات محل المسخ وتمييز رقابة المسخ عما يختلط بها	١٩٢
الفرع الأول: صور المحررات محل التحريف	١٩٢
الفرع الثاني: التمييز بين الرقابة على المسخ أو التحريف وما يختلط بها	١٩٨
المبحث الثاني: نطاق سلطة محكمة النقض على مسخ الواقع	٢٠٤
المطلب الأول: سلطة محكمة النقض على تحريف العقود	٢٠٤
المطلب الثاني: شروط الطعن بالنقض في المحرر محل التحريف	٢١٩
الفرع الأول: شروط المحرر محل الطعن بالتحريف أو المسخ	٢١٩
الفرع الثاني: شروط الطعن بالنقض للتحريف	٢٢٤
المطلب الثالث: طبيعة سلطة محكمة النقض على التحريف	٢٢٧

الباب الثاني: سلطة محكمة النقض إزاء القانون	٢٣٣
الفصل الأول: سلطة محكمة النقض إزاء مصادر القانون	٢٣٤
المبحث الأول: سلطة محكمة النقض على المصادر الأصلية للقانون	٢٣٩
المطلب الأول: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع في تطبيق التشريع	٢٤١
المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع إزاء تطبيق الدين	٢٥٨
المبحث الثاني: سلطة محكمة النقض على المصادر الاحتياطية للقانون المصري	٢٦٣
المطلب الأول: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع في تطبيق العرف	٢٦٤
المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض إزاء تطبيق القاضي لمبادئ الشريعة الإسلامية	٢٧٩
المطلب الثالث: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع إزاء تطبيق قواعد العدالة والقانون الطبيعي	٢٨١
المبحث الثالث: سلطة محكمة النقض على المصادر الدولية للقانون	٢٨٩
المطلب الأول: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع إزاء المعاهدات الدولية	٢٨٩
الفرع الأول: موقف القانون المصري	٢٩٠
الفرع الثاني: موقف القانون الفرنسي	٢٩٨
الفرع الثالث: موقف القانون الإنجليزي	٣٠٣
المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع في تطبيق القانون الأجنبي	٣٠٤
الفصل الثاني: نطاق سلطة محكمة النقض على أعمال القانون	٣٢٦
المبحث الأول: قاعدة القاضي يعرف القانون	٣٢٨
المطلب الأول: مفهوم قاعدة القاضي يعرف القانون في النظام اللاتيني	٣٢٩

المطلب الثاني: هل يعرف النظام الإنجليزي مبدأ القاضي يعرف القانون؟	٣٣٦
المبحث ثاني: طبيعة وأساس سلطة القاضي في مجال القانون	٢٢٨
المطلب الأول: طبيعة سلطة القاضي في مجال القانون	٣٣٩
الفرع الأول: عدم تحديد الخصوم الأساس القانوني لادعاءاتهم	٣٤٠
الفرع الثاني: تحديد الخصوم أساس قانوني لادعاءاتهم	٣٤٣
المطلب الثاني: أساس سلطة القاضي في مجال القانون	٣٥٣
المبحث ثالث: سلطة محكمة النقض على مضمون التزام القاضي بإعمال القانون	٢٥٧
المطلب الأول: التزام القاضي بتكييف وقائع النزاع المطروح عليه تكييفاً صحيحاً	٣٥٨
الفرع الأول: مفهوم التكييف وطبيعته	٣٥٨
الفرع الثاني: الواقع العملي لرقابة محكمة النقض على التكييف	٣٧٢
الفرع الثالث: ضوابط سلطة محكمة النقض على تكييف قاضي الموضوع	٣٧٦
المطلب الثاني: التزام القاضي بالبحث عن القاعدة القانونية الواجبة التطبيق	٣٨٢
المطلب الثالث: التزام القاضي بتفسير القاعدة القانونية	٣٨٤
الفرع الأول: التفسير في النظام اللاتيني	٣٨٤
الفرع الثاني: التفسير في النظام الأنجلو أمريكي	٣٩٦
المطلب الرابع: التزام القاضي بالتطبيق الصحيح المتسق للقانون	٤٠٠
الفرع الأول: التزام القاضي بالتطبيق الصحيح المتسق للقانون في النظام اللاتيني	٤٠٠
الفرع الثاني: التزام القاضي بالتطبيق الصحيح المتسق للقانون في النظام الأنجلو أمريكي	٤٠٦

المبحث الرابع: استثناءات على مبدأ القاضي يعرف القانون	٤١٦
المطلب الأول: سلطة محكمة النقض على أعمال القواعد القانونية المكملة	٤١٧
المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض على أعمال الدفوع	٤٢٠
الفرع الأول: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع في أعمال الدفوع الإجرائية	٤٢٦
الفرع الثاني: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع في أعمال الدفوع بعدم القبول	٤٣٧
الفرع الثالث: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع في أعمال الدفوع الموضوعية	٤٤٨
المطلب الثالث: سلطة محكمة النقض على قاضي الموضوع عند تقييد الخصوم له بتكليفات معينة	
	٤٥٢
الفرع الأول: موقف القانون الفرنسي	٤٥٣
الفرع الثاني: موقف القانون المصري	٤٥٨
الفرع الثالث: موقف القانون الإنجليزي	٤٦٠
المبحث الخامس: سلطة محكمة النقض على بطلان الحكم	٤٦٥
المطلب الأول: سلطة محكمة النقض إزاء بطلان الإجراء	٤٦٧
المطلب الثاني: بطلان الإجراءات المؤثر في الحكم	٤٧٢
المطلب الثالث: سلطة محكمة النقض إزاء الوقائع الإجرائية	٤٧٤
الباب الثالث: سلطة محكمة النقض على المنطق	٤٨٧
الفصل الأول: سلطة محكمة النقض على الاستدلال المنطقي لقاضي الموضوع	
	٤٩٠

المبحث الأول: مناهج استدلال القاضي	٤٩٦
مطلب وحيد: الاستدلال الاستقرائي أم الاستنباطي؟	٤٩٦
الفرع الأول: الاستدلال في النظام الأنجلو أمريكي	٤٩٨
الفرع الثاني: الاستدلال في النظام اللاتيني	٥٠٠
المبحث الثاني: أهم أدوات استدلال القاضي	٥٠٨
المطلب الأول: أهم أدوات استدلال القاضي في النظام الأنجلو أمريكي	٥٠٨
الفرع الأول: كيف يستدل القاضي الإنجليزي؟	٥١٠
الفرع الثاني: نوعية الاستدلال القضائي في المحكمة العليا للمملكة المتحدة	٥١٦
المطلب الثاني: أهم أدوات استدلال القاضي في النظام اللاتيني	٥٢٠
الفرع الأول: مفهوم القياس المنطقي كأهم أدوات الاستدلال في النظام اللاتيني	٥٢٢
الفرع الثاني: موقف الفقه والقضاء من القياس المنطقي	٥٢٥
الفصل الثاني: سلطة محكمة النقض على حالات مخالفة المنطق	٥٣٩
المبحث الأول: سلطة محكمة النقض إزاء حالات عدم كفاية الأسباب	٥٤١
المطلب الأول: سلطة محكمة النقض إزاء عيب انعدام الأسباب	٥٤٦
المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض إزاء عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية	٥٥٠
الفرع الأول: عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية في النظام اللاتيني	٥٥١
الفرع الثاني: مدى التزام القاضي بالتسبيب في المملكة المتحدة	٥٩١
المطلب الثالث: عيب عدم الرد على طلبات الخصوم	٥٩٩

المبحث الثاني: سلطة محكمة النقض على حالات عدم الاتساق الداخلي للحكم ٦٠٥

المطلب الأول: عيب عدم منطقية التقارير الواقعية لقاضي الموضوع ٦٠٩

الفرع الأول: مفهوم وطبيعة عيب عدم منطقية تقارير القاضي الواقعية ٦١٠

الفرع الثاني: تقييم سلطة محكمة النقض إزاء عيب عدم منطقية تقارير القاضي الواقعية ٦١٥

الفرع الثالث: حالات الفساد في الاستدلال ٦١٩

الفرع الرابع: العلاقة بين الفساد في الاستدلال والخطأ في التكييف ٦٣٢

المطلب الثاني: مفهوم الأسباب السائغة في ضوء سلطة محكمة النقض ٦٣٦

المطلب الثالث: سلطة محكمة النقض إزاء عيب التناقض ٦٤٢

الفرع الأول: طبيعة عيب تناقض الأسباب ٦٤٣

الفرع الثاني: صور التناقض ٦٤٦

الفرع الثالث: شروط التناقض المبطل للحكم ٦٥٥

المبحث الثالث: سلطة محكمة النقض على حالات عدم الاتساق الخارجي للحكم ٦٦٤

المطلب الأول: سلطة محكمة النقض المصرية إزاء التناقض بين حكمين ٦٦٦

الفرع الأول: شروط وقوع التناقض بين الحكمين في القانون المصري ٦٦٦

المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض الفرنسية إزاء تعارض حكمين ٦٧٦

الفرع الأول: تناقض حكمين طبقاً للمادة ٦١٧ من قانون المرافعات الفرنسي ٦٧٧

الفرع الثاني: التعارض بين حكمين لا يمكن التوفيق بينهم طبقاً للمادة ٦١٨ من قانون المرافعات

الفرنسي ٦٨٠

المطلب الثالث: طبيعة الطعن بالنقض لتناقض الأحكام	٦٩٣
الباب الرابع: أوجه تصرف محكمة النقض إزاء الحكم المطعون فيه	٦٩٩
الفصل الأول: الأسباب المقبولة أمام محكمة النقض	٧٠٠
المبحث الأول: الأسباب القانونية البحتة	٧٠٢
المطلب الأول: مفهوم الأسباب القانونية البحتة وعلة قبولها	٧٠٢
المطلب الثاني: شروط قبول إثارة السبب القانوني البحت أمام محكمة النقض	٧٠٧
المطلب الثالث: سلطات الخصوم ومحكمة النقض في إثارة الأسباب القانونية البحتة	٧١٢
الفرع الأول: سلطة الخصوم في إثارة الأسباب القانونية البحتة أمام محكمة النقض	٧١٢
الفرع الثاني: سلطة محكمة النقض في الإثارة التلقائية للأسباب القانونية البحتة	٧١٥
المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بالنظام العام	٧٢٢
المطلب الأول: مفهوم الأسباب المتعلقة بالنظام العام	٧٢٣
الفرع الأول: ماهية الأسباب المتعلقة بالنظام العام	٧٢٣
الفرع الثاني: موقف المشرع من مدى قبول هذه الأسباب	٧٢٥
المطلب الثاني: شروط إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض	٧٢٧
المطلب الثالث: سلطة محكمة النقض الفرنسية في إثارة السبب المتعلق بالنظام العام	٧٣٤
الفرع الأول: تعلق الأسباب المتعلقة بالنظام العام بتطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان	٧٣٤
الفرع الثاني: سلطة محكمة النقض الفرنسية في إثارة السبب المتعلق بالنظام العام حال عدم تعلقه بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان	٧٣٦

المبحث الثالث: الأسباب التي لم يكن من الممكن التمسك بها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ٧٣٧

المطلب الأول: الأسباب الناتجة عن ذات الحكم المطعون فيه ٧٣٧

الفرع الأول: المقصود بالأسباب الناتجة عن ذات الحكم المطعون فيه ومدلولها وطبيعتها ٧٣٧

الفرع الثاني: صور الأسباب الناتجة عن الحكم المطعون فيه ٧٤٩

المطلب الثاني: الأسباب المبنية على واقعة لاحقة على الحكم المطعون فيه وتؤدي إلى زوال أساسه القانوني ٧٥٥

الفرع الأول: المقصود بزوال الأساس القانوني للحكم ٧٥٥

الفرع الثاني: صور هذه الأسباب من قضاء محكمة النقض الفرنسية ٧٥٩

الفصل الثاني: سلطة محكمة النقض إزاء الطعن ٧٦٢

المبحث الأول: سلطة محكمة النقض في أحوال رفض الطعن سلطة محكمة النقض في

مرحلة فحص الطعن ٧٦٤

الفرع الأول: موقف القانون المصري بشأن مرحلة فحص الطعن ٧٦٤

الفرع الثاني: موقف القانون الإنجليزي في مرحلة فحص الطعن ٧٧٥

المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض في رفض الطعن موضوعياً ٧٧٩

الفرع الأول: الرفض الموضوعي للطعن دون تصحيح الأسباب ٧٧٩

الفرع الثاني: رفض الطعن موضوعياً مع تصحيح الأسباب القانونية ٧٨١

المبحث الثاني: سلطة محكمة النقض حال قبول الطعن ٧٨٥

المطلب الأول: سلطة المحكمة العليا للمملكة المتحدة حال قبول الطعن ٧٨٦

٧٨٦	الفرع الأول: سلطة المحكمة العليا للمملكة المتحدة في منح الإذن بالاستئناف
٧٨٩	الفرع الثاني: سلطات المحكمة العليا للمملكة المتحدة عند قبول الطعن بالاستئناف أمامها
٧٩٣	المطلب الثاني: سلطة محكمة النقض في النظام اللاتيني حال قبول الطعن بالنقض
٧٩٧	الفرع الأول: سلطة محكمة النقض في نقض الحكم والوقوف عند هذا الحد
٨٠٧	الفرع الثاني: سلطة محكمة النقض في نقض الحكم والإحالة
٨٠٩	الفرع الثالث: سلطة محكمة النقض في التصدي لموضوع الدعوى
٨٧٧	قائمة المراجع
٩٠١	قائمة الاختصارات
٩٠٥	الملخص
٩٠٦	Summary
٩٠٧	فهرس المحتويات